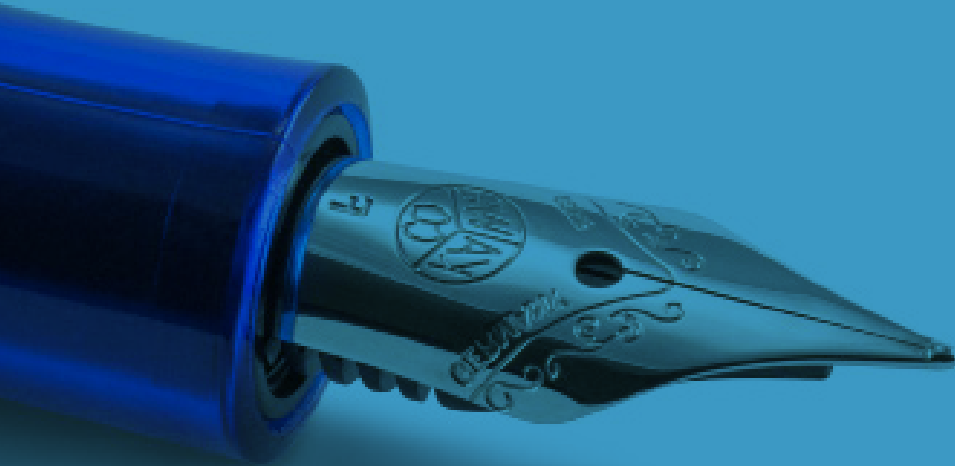


افتتاحية العدد

Editorial

رئيس التحرير: د. سعيد بنتاجر

By Editor: Dr. Said Bentajar



ما زالت إشكالية الحداثة في الفكر الإسلامي العربي تطرح بأوجه مختلفة، وما زلنا نواجه نفس الحلول وإن بصيغ مختلفة. ولعل العودة إلى طريقة تعامل الفكر الإسلامي العربي مع الظواهر والمعارف الدخيلة عليها في الماضي قد ينير لنا سبيلاً لفهم تعامله المعاصر مع الحداثة؛ فقد اتسم الفكر الإسلامي والعربي بخاصية لطيفة في تعامله مع العلوم الدخيلة، والمنطق أبرز أنموذج لذلك. فقد نبه عدد من الباحثين من تخصصات مختلفة - أصول الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة على سبيل المثال- إلى أن العلماء في هذه العلوم رفضوا المنطق جملة وتفصيلاً في بادئ الأمر ثم ما لبث أن دخل إليها بطريق التسرب اللطيف حتى استولى على جماع المنهج المعتمد أو أكثره، فيأتي لاحقاً وبعد أجيال من يبحث في هذا العلم عن الأصيل والدخيل بدعوى التجديد واطراح الدخيل. لكن المثير للانتباه في الأمر أن التسرب اللطيف الذي ذكرناه إنما سهل أمره العلماء الذي رفضوا المنطق، فكان منهجهم الخفي يخالف رفضهم الصريح.

ولعل قياس منهج تعامل الفكر الإسلامي العربي مع الحداثة بمنهج تعامله مع المنطق قديماً جائز، رغم وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه. فقد دخلت الحداثة بدون استئذان في سياق تاريخي اضطرت فيه الحضارتان الإسلامية العربية والغربية إلى اللقاء المباشر، فكان لقاء عنيفاً انتهت فيه الحضارة الإسلامية العربية إلى الفارق المادي والتنظيمي الكبير بينها وبين الغرب. وقد افترق الناس في الأخذ بمقتضيات الحداثة على نفس سبل افتراقهم في طريقة التعامل مع المنطق، بين قابل بلا شرط



الراهنة إزاء العلاقة بين التراث والحداثة إلى مقام أكثر تركيبًا وتعقيدًا، جرى فيه استحضار هذا الامتزاج من زاويتين: **زاوية** تقرر أن هذا الامتزاج أمر لا مفر منه لما تحمله الحداثة من قوة جارفة لا يقف في مواجهتها عائق، وأن المطلوب هو اختيار السبحة مع تيارها أو الانجرار الاضطراري في مسار هذا التيار، فتكون الحداثة بهذا المعنى قدر لا مفر منه، والأولى هو مسايرة منطقتها القوي اختياريًا: **وزاوية مخالفة**، تقرر أن الحداثة الغربية تعاني من النواقص والمساوئ ما يدفع الفكر الإسلامي إلى طلب التخلص من مقولاتها الخفية التي تسربت إلى العقل الإسلامي العربي، وإعمال آليات النقد في تلقي المفاهيم والأفكار الغربية بالفحص حتى تتبين جدواها في الإثمار والإنتاج فيها، من جهة: وإلى الأخذ بمبدئي التأصيل والإبداع في تطوير وإنتاج المضامين الثقافية الإسلامية العربية، بحيث يكون دور التأصيل هو إقامة الوصل بين الجديد من هذه المضامين والأصول التي بنيت عليها هذه الثقافة، ويكون دور الإبداع هو إنتاج مضامين جديدة.

ليست الحداثة مجرد اقتراح نظري للقبول أو الرفض، بل هي موجة جارفة تجمع بين البعد النظري والبعد العملي: فهي أيديولوجيا ونموذج ثقافي ونمط

ورافض بلا هوادة ومتوسط في القول يقبل بما يناسب ويرفض ما لا يناسب. غير أن ما يهمنا، هنا، أن الموقف الأقوى في بداية الأمر إنما يكون للرفض الصريح المباشر، وهو الذي استبطن بدون انتباه استثمارًا خفيًا وغير مباشر لمناهج الحداثة وأدواتها أو على الأقل لأسئلتها وتميزاتها. فكان الاتجاه السلفي النهضوي (الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم)، الذي قدم كاتجاه رافض للحداثة وداع إلى العودة إلى التراث لاستلهاهم أصول النهضة المطلوبة، ممن كان لهم الأثر الأكبر في استدخال مفاهيم حداثية في الفكر الإسلامي، أكثر من الحداثيين الصرحاء المباشرين. وذلك لاقتراب لغتهم من لغة الفكر الإسلامي ولاجتهادهم في "إخفاء" المفاهيم الحداثية بمصطلحات تراثية بقصد التأصيل. لكن متابعة تطور الاتجاه الإسلامي يلمح هذا الاتجاه إلى تبني المقولات الحداثية الصريحة في الفكر والعلم والسياسة بدل المفاهيم الأصيلية، أو صار الأمر إلى "أسلمة" هذه المقولات وتعريبها، وهي مرحلة بلغ فيها تأثير الحداثة في مضمون الفكر الإسلامي والواقع التاريخي الإسلامي العربي مدى ملحوظًا.

وتبعًا لذلك، ارتفعت المواقف الفكرية

الأسس المعرفية والرهانات الأخلاقية لفلسفة طه عبد الرحمن في الحداثة. حيث استعرض في دراسته الموسومة "فلسفة الحداثة الإسلامية عند طه عبد الرحمن: الأسس الفكرية والرهانات الأخلاقية"، الانتقادات التي وجهها طه عبد الرحمن للحداثة الغربية وريفتها "الحداثة العربية المنقولة" كاشفًا عن حدودها وأعطابها وآفاتهما، ومنها افتقادها لشرطي "الإبداع" و"الاستقلال"، ولخص الباحث معالم الحداثة الإسلامية التي يقترحها طه عبد الرحمن بوصفها أنموذجًا بديلاً مستندًا في ذلك إلى تصويره لـ"روح الحداثة" الذي تصدر عنه كل التطبيقات المختلفة، ومنها التطبيق الغربي.

وقد سعى الباحث بوعبيد الازدهار في دراسته "الفكر الإصلاحية الخلدوني وسؤال المواكبة للنسق المجتمعي المعاصر"، إلى دراسة نموذج تاريخي إسلامي عربي في التعامل مع الحداثة وتحدياتها في علاقتها مع التراث. وذلك بدراسة مشروع خير الدين التونسي بوصفه أنموذجًا لرصد استحضر التراث الإسلامي العربي، ممثلًا في فكر ابن خلدون ومفاهيمه ومقولاته، في مشروعه الإصلاحية الحضاري، الذي أراد به الاستفادة من تجربة الحداثة الأوروبية. وفي مقاربة تقييمية لمفهوم مركزي

علمي تقني، كما أنها سيرورة تاريخية اجتماعية. وقد بلغ تغلغلها في الفكر والممارسة في بعديهما الفردي والجماعي في المجال الإسلامي العربي المبلغ الذي أشرنا إليه حتى صارت جزءًا منا شئنا أم أبينا؛ لكنها في المقابل ليست القدر المحتوم ولا الواقع الحتمي الذي ليس للإنسان إزاءه إرادة وفعل، وإنما هي ظاهرة إنسانية وجب على الإنسان المسلم العربي هنا، أن يتصدى لها بما تستحق من ترو ونظير وقرار وعملي؛ أخذًا أو طرخًا. وذلك إيمانًا بقدرة الإنسان المسلم العربي على صناعة واقعه من حيث حقه في المبادرة والقرار باعتباره ذا إرادة وحرية وفعل، من جهة؛ وبما يتوافق مع قيمه الأخلاقية وخصوصياته الثقافية، من جهة أخرى. بين هذا وذاك، يبقى الفكر الإسلامي العربي اليوم في معضلة علاقته بالحداثة متأرجحًا بين قوة التاريخ والواقع الدافعة إلى الأخذ بمقتضيات الحداثة من حيث هي تجل لروح الحضارة المعاصرة وبين قوة الحرية والأخلاق التي توفر للإنسان إمكانية اتخاذ القرار بعد التفكير في الأصول والمنطلقات من جهة؛ وفي المزايا والمآلات من جهة ثانية.

ارتبطت أغلب مواد هذا العدد بمسألة الحداثة بطريق مباشر أو غير مباشر. فقد تولى الباحث العياشي ادراوي دراسة

مختلف ملابسات وسياقات الظاهرة المدروسة، وتستدعي ضرورة الخروج من الحقل الأكاديمي التخصصي إلى الاستعانة بحقول أخرى. وقد حاول الباحثان استكناه هذا التوجه عند باومان في دراسته للحدثة وتحدياته الاجتماعية والأخلاقية وطابعها السائل، وفي نموذج صناعة "الهولوكوست".

وفي موضوع ذي صلة بمسألة التقاطع المعرفي، خصص الباحث مصطفى العادل قراءة مطولة لكتاب "تداخل المعارف ونهاية التخصص"، ضمّنها عرضًا وتحليلًا ومناقشة لأهم أفكار الكتاب بخصوص مسألة تكامل المعارف وتقاطعها. وركز في تناوله للكتاب على تحديد المفهوم من التداخل المعرفي والوشائج المفهومية بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة والأسباب الحاكمة للجذلية القائمة بين التخصص والتداخل المعرفي، وحدود نجاح التداخل المعرفي بين المعارف في العصر الحديث. كما استعرض الباحث التحليلات التي أوردها الكاتب بخصوص وجود وطبيعة التكامل المعرفي الموجود في المعرفة الإسلامية، وعند علمين كبيرين من أعلامها، وهما أبو حامد الغزالي وتقي الدين ابن تيمية. وليس بعيدًا عن الهم التحديتي العربي، وإن كان هذه المرة بوجه متفرد

من مفاهيم الحدثة، دعا الباحث "عبد المنعم الشقيري" في دراسته الموسومة بـ"أنثربولوجيا العقلنة: مقتضيات المفهوم وإشكالاته" إلى تجديد النظر في مفهوم العقلنة الذي قدم في الفكر الإنساني، والعربي الإسلامي بالتبع، بأوجه مختلفة تركز أساسًا على المعرفة العلمية والقوة التكنولوجية والهيمنة الاقتصادية وقوة السلاح. وقد لفت الانتباه، في آخر الأمر بعد تحليل لدلالات مفهوم العقلنة، وأبعادها الآلية والصورية، إلى أن الأولى هو استرداد أساسها وجوهرها المتمثل في مدى قدرتها ومفعولها التعبوي والأخلاقي، ولا يكون ذلك في نظره إلا باللجوء إلى تبني نزعة ثقافية تعددية منفتحة لا تنحصر في مركزية موهومة، والأخذ بعقلنة تواصلية تأخذ السياقات الاجتماعية بعين الاعتبار.

ومن زاوية نقدية اجتماعية، اختار الباحثان "فاروق بن خرف الله" و"محمد غازي"، في مقالهما "نظرية التقاطع المعرفي في علم الاجتماع. زيغمونت باومان أنموذجًا"، عرض نموذجًا لمقاربة تستلهم وتتوسل بمنهج التقاطع المعرفي عند المفكر وعالم الاجتماع البولندي "زيغمونت باومان". فقد صارت نظرية التقاطع المعرفي ملجأ لكل مقاربة تروم أن تأخذ بالاعتبار والدراسة

وفي هذا الإطار بغض النظر عن خلفيته الفكرية والأخلاقية، هي الأساس في بناء مشروع الحق والديمقراطية بوصفه مشروعًا تعليميًا وأسلوبًا مُعاشًا يوميًا؛ وفي النص المترجم الثاني، وهو مقال لـ"فضل الرحمن" موسوم بـ"تأثير الحداثة في الإسلام" والذي ترجمه وعلق عليه الباحث "منير تمودن"، تولى "فضل الرحمن" دراسة جوانب من العلاقة الشائكة بين الإسلام والحداثة، من جهة تدقيق طبيعة هذه العلاقة وتحديد عدد من نقط المواجهة، كما استعرض نماذج لكيفية تعامل علماء الإسلام، خاصة في شبه القارة الهندية، مع التحديات التي فرضتها الحداثة على الإسلام، نظرًا وممارسة.

ولم تغب الصيغة القديمة من النقاش الذي نجده الآن بين الإسلام والحداثة عن هذا العدد، وهي الصيغة التي مثلها في الجدل بين العقل والنقل؛ فقد خصص الباحث محمد الشهي مقالته الموسومة بـ"القانون الكلي الكلامي" لبيان الكيفية التي حرص بها علماء الكلام على الوصل بين العقل والنقل، بواسطة قانون كلي ناظم يحدد في الأصل والفرع منهما. كما أظهر تحليل الباحث التأسيس المنهجي الكلامي للتكامل بين العلوم بتحكيم هذا القانون الكلي كما نظر إليه الأشاعرة وابن تيمية. وقد توخى الباحث إبراز الجوانب

وعملي، اقترح الباحث في علوم التربية "حمادي الموقت" مشروع "المخيم اللغوي العربي" بوصفه فكرة عملية لتسويق اللغة العربية تسويقًا سياحيًا بواسطة منهجية الخمس اللغوي التي تحقق أهدافهما اصطناع فضاء لتعلم اللسان العربي، وقد قدم الباحث مشروعه ببيان فلسفته أولًا، والمقترحات العملية لتطبيقه ثانيًا.

ولم تخرج الترجمتان المنشورتان في هذا العدد عن موضوعة الحداثة: تمثلت الترجمة الأولى في الدراسة الموسومة بـ"الحق والديمقراطية: العودة نحو المقاربة الاجرائية لـ"هابرماس"" للباحث الكندي "بيارن مالكفيك"، وترجمها الباحثان جواق سميير وشوار سندس. والتي وضعت على طاولة البحث العلاقة بين الحق والديمقراطية في إطار الفلسفة السياسية التي تبناها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. وما جعل هذه العلاقة بين المفهومين تصل إلى درجة من الوثاقة والترابط هو المجال العمومي الذي يمثل الإطار الجامع والوحيد لاتخاذ القرار السياسي بوجود تعددية ثقافية واثنية وعقدية، واقترح هابرماس النقاش العمومي بوصفه منهجًا تواصلًا إجرائيًا مؤطرًا لتدبير الاختلاف واتخاذ القرار في إطار المجال العمومي. وبهذا تكون مشاركة المواطن، ضمن هذا النقاش

العلوم. وليس هذا الحوار من جنس الحوارات الثقافية العامة، بل هو حوار تخصصي مفيد، أجاب فيه الأستاذ الدكتور ببراعة ودقة وتفصيل على الأسئلة التأسيسية التي طرحها الباحث عبد الكريم جندي حول طبيعة هذا الحقل وتاريخه ومدارسه، وكذا التلقي العربي لهذا العلم، إضافة إلى علاقته بالعلوم والمعارف السائدة في عالمنا الإسلامي العربي.

التي تظهر راهنية هذا الموضوع لبيان إمكانية الاستفادة من منهج العلماء في معالجتهم إشكالية العلاقة بين العقل والنقل وصياغتهم للقانون الكلي، واستثماره في تناول إشكالية معاصرة شبيهة بها وهي العلاقة بين "العلم والوحي" نظرًا لهيمنة العلوم البحثية ومناهجها التجريبية، وهذا الأمر متاح وفق صيغة القانون الكلي العامة.

وسيرًا على السنة الحميدة لدورية "نماء"، يختتم العدد بحوار شيق وعميق ومفيد مع عالم الاجتماع العربي الأستاذ الدكتور ساري حنفي حول حقل معرفي قليل الذكر في مجالنا الأكاديمي العربي، عظيم الفائدة النظرية والعملية، خاصة في سياقنا المعاصر، وهو علم اجتماع

